الابتكار الخالق للسّوق وإعادة ترتيب أولويات التنمية

مراجعة تحليلية لكتاب:

مفارقة الازدهار: كيف يمكن للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر*

تأليف: كلايتن كريستنسن، أيفوسا أوجومو، كارين ديلون

نشر: هاربر بزنس، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019

DOI: https://doi.org/10.65683/qn90yy90

زكريا نور الدين بلخمزة
أستاذ مساعد- قسم الإدارة
كلية أحمد بن محمد العسكرية

المقدّمة

لطالما كان السؤال حول إدارة التنمية من أعقد الإشكالات النظرية والتطبيقية التي شغلت أدبيات الاقتصاد المعاصر، منذ أن بدأت المؤسّسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ترسم رؤى شاملة لتحسين أوضاع الدول النامية. وعلى مدى عقود، اختلفت المدارس الفكرية في التنافس حول أفضل السُّبل لتحقيق التنمية المستدامة؛ فمنها ما يعوِّل على التحوّل التدريجي من خلال المؤسّسات والأسواق، ومنها ما يرى أنّ الفقر إنما هو نتاج تبعات استعمارية تراكمية.

في هذا السياق، يُقدّم كتاب: «مفارقة الازدهار: كيف يمكن للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر»[1] لكلايتن كريستنسن وإيفوسا أوجومو وكارين ديلون، طرحًا مغايرًا مثّل خروجًا عن الإطار التنموي السائد. ويُعدّ كريستنسن من أبرز منظّري الابتكار في القرن الحادي والعشرين، وأستاذًا في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وصاحب نظرية «الابتكار المزعزع»[2]. شاركه في التأليف إيفوسا أوجومو، الباحث السابق في مركز التنمية العالمي بجامعة هارفارد، ومدير أبحاث الازدهار العالمي في معهد كريستنسن للابتكار، وباحث في نماذج الابتكار في الاقتصادات النامية، إلى جانب كارين ديلون،

---

* The Prosperity Paradox: How Innovation Can Lift Nations Out of Poverty
Authors: Clayton M. Christensen, Efosa Ojomo, Karen Dillon
Publisher : Harper Business,USA
Publication dat : January 15, 2019
ISBN-10 : 0062851829

1 Christensen, C. M., Ojomo, E., & Dillon, K. (2019). The prosperity paradox: How innovation can lift nations out of poverty. New York: Harper Business.

2 «الابتكار المُزعزع» لكلايتن كريستنسن هي نظرية تشرح كيف يمكن لمنتجات أو خدمات جديدة أن تبدأ بتلبية حاجات شريحة مهملة من السّوق أو سوق جديدة بالكامل، بجودة أو كلفة أقل، ثم تتطور تدريجيًا لتزيح المنتجات السائدة وتُحدث تحولًا جوهريًا في بنية الصناعة. وقد طرح كريستنسن هذه النظرية لأول مرة في كتابه: «معضلة المبتكر» The Innovator's Dilemma عام 1997، ثم وسّعها في أعمال لاحقة لتشمل التعليم والصحة والتنمية.

رئيسة تحرير سابقة لمجلة هارفارد بزنس ريفيو والتي ركزت في أعمالها على نقل الفكر الإداري إلى جمهور أوسع. صدر الكتاب في طبعته الأولى عام 2019 عن دار Harper Business في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

يناقش الكتاب قضية محورية تتعلّق بالابتكار. فبدلاً من الافتراض بأنّ التنمية تبدأ من بناء المؤسّسات وتشييد البنية التحتية وتقديم المساعدات، يرى المؤلّفون بأنّ الابتكارات التي تستهدف شرائح جديدة هي المدخل الحقيقي لتحقيق تنمية مستدامة تنبع من الداخل، حتى في البيئات التي تتّسم بضعف مؤسساتها. وعلى خلاف الفرضيات السائدة بأنّ البنية المؤسّسية تسبق السّوق وتُنتجها، فإن السّوق النشطة بحسبهم هي التي تحفّز تطوّر المؤسّسات، فخلق سوق جديدة يولّد فرصًا حقيقيةً، ويفتح آفاقا واسعة للعمل والربح، وهو ما يدفع المجتمع إلى السعي نحو التعليم والصحة والحوكمة بوصفها احتياجات ضرورية للنمو.

وتشير كلمة «المفارقة» في عنوان الكتاب إلى الفجوة الحاصلة بين الجهود التنموية المبذولة على مدى عقود طويلة، والتي غالبًا ما ارتكزت على منطق دفع المشاريع التنموية عبر المساعدات الخارجية أو التدخّلات المؤسّسية. ومع ذلك، لا تزال مظاهر الفقر في أغلب دول الجنوب رغم كل تلك الجهود. ويرى المؤلّفون أنّ هذا الفشل لا يعود في الواقع إلى ضعف في الإرادة، ولا إلى نقص في الموارد، وإنما إلى قصور في فهم آلية خلق الازدهار ذاتها، والتي تبدأ من إيجاد سوق حقيقية تدفع البنى المؤسّسية نحو النّمو، وليس من بناء مؤسّسات تنتظر قدوم السّوق في مرحلة لاحقة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة تحليلية للكتاب، وتفكيك مفاهيمه النظرية باعتباره نموذجًا متكامِلاً يقدّم دعوة صريحة لإعادة ترتيب أولويات التنمية، والانطلاق من فرص السّوق وبناء القيمة والتمكين الداخلي. كما تسعى هذه المراجعة إلى اختبار هذا الطرح نظريًا وتحليليًا بما يضمن مساءلته علميًا من موقعه ضمن خريطة الفكر التنموي المعاصر.

أولاً: عرض تحليلي لفصول الكتاب

يتوزّع كتاب مفارقة الازدهار على أربعة أقسام رئيسية، يمثّل كلّ منها خطوة منطقية في بناء الحُجّة المركزية للكتاب، إذ ينتقل من التأصيل النظري إلى التحليل التاريخي والاستدلال المقارن، ثم إلى معالجة العوائق التنموية البنيوية، قبل أن يختم بمقترح لتحويل ما وصفوه بالمفارقة إلى عملية مستدامة قابلة للتكرار في سياقات مختلفة.

القسم الأول: الابتكار الخالق للسّوق

يمثّل القسم الأول المدخل المفاهيمي الرئيس للكتاب، حيث يسعى إلى تفكيك منطق التنمية التقليدية القائم على الإصلاحات المؤسسية والبنية التحتية، واستبداله بمفهوم أكثر ديناميكية

ينشأ من الابتكار. ومنذ الصفحات الأولى، يتبنّى الكتاب فرضية أنّ الفقر لا يُعالَج من خلال ضخّ المساعدات أو تحسين المؤسّسات من الأعلى، وإنما عبر إنشاء أسواق جديدة تستجيب لاحتياجات شرائح واسعة من الناس الذين استُبعِدوا من الاقتصاد الرسمي، سواء بسبب غياب الدخل الكافي أو ضعف البنية التحتية أو انعدام المنتجات المناسبة. ففي الدول الفقيرة في كثير من الأحيان، قد لا يكون المزيد من المساعدات أو إصلاح المؤسّسات القائمة أو ضخّ الموارد هو الأولوية لها، وإنّما تكون الحاجة الماسّة بالنسبة إليها هو خلق أسواق جديدة. وينتج من هذا القسم أربعة فصول تؤسّس هذا المفهوم وتشرحه، وتُبرز ضرورته من خلال مناقشة نقدية لمقاربات التنمية التقليدية.

ففي الفصل الأول، يبدأ الكتاب بسرد ما يسمّيه «مفارقة الازدهار»، وهي مفارقة تظهر حينما تستثمر الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسّسات الخيرية مليارات الدولارات سنويًا في التنمية، لكن النتائج غالبا ما تكون سطحية مؤقّتة وغير مستدامة. فالمفارقة ليست في انعدام النوايا الحسنة أو الموارد، وإنما في وجود افتراض خاطئ عن التسلسل التنموي: أنّ المؤسّسات يجب أن تُبنى أولاً، ثم يتبعها الاستثمار، فالنمو. هذا المنطق السببي المعكوس – برأي المؤلفين– هو جوهر المفارقة، ويقترحون قلب المعادلة: لا تبدأ التنمية من الدولة، بل من نوع معيّن من السّوق، وهي التي تُخلق لخدمة من ليس لديهم القدرة على الاستهلاك أصلاً. هذه الشريحة يسمّيها المؤلفون شريحة غير المستهلكين3 ، وهم الذين يحتاجون إلى المنتج أو الخدمة، لكنهم لا يستهلكونها لأن السّوق الحالية لا تخدمهم فيها.

ويضرب الكتاب مثلاً على ذلك بتجربة أحد المؤلفين أنفسهم، وهو إيفوسا أوجومو، والذي كان قد أنشأ مشروعا خيريا لحفر آبار لتوفير مياه الشرب إلى لقرى الفقيرة في نيجيريا، مسقط رأسه. ورغم النجاح الظاهري للمشروع، فقد فشل في الاستدامة، حيث تعطّلت الآبار لاحقًا بسبب غياب الصيانة وانعدام الحوافز الاقتصادية للمجتمع المحلي للحفاظ عليها. ويقارن المؤلفون هذه التجربة بتجربة أخرى قام بها رجل الأعمال السوداني مو إبراهيم، والذي أسّس شركة سيلتل سنة 1998، أطلق بها سوقًا جديدة للاتصالات في إفريقيا4، رغم غياب البنية التحتية والمؤسّسات التنظيمية. وبخلاف تجربة إيفوسا، استمرّت شركة سيلتل في التوسّع، لأن نموذجها كان قائمًا على الطلب الفعلي وتلبية خدمة غير متوفّرة لشريحة غير مستهلكة، ممّا أدى إلى خلق وظائف جديدة وتحفيز البنية التحتية من الأسفل.

أمّا الفصل الثاني، فيقدّم مقارنة نقدية بين استراتيجيتين في العمل التنموي: استراتيجية

3 ترجمت مجلة هارفرد للأعمال باللغة العربية مصطلح nonconsumption بعدم الاستهلاك أو الطلب الاستهلاكي غير المفعّل.

4 شركة سيلتل هي الآن جزء من شركة إيرتل إفريقيا، التابعة لمجموعة بهارتي إيرتل الهندية، بعد أن كانت لسنوات تحت شركة زين الكويتية.

الدفع Push Strategy وهي المقاربة السائدة التي تقوم على «دفع» المساعدات والمشاريع من الأعلى، سواء كانت بنية تحتية أو تعليمًا، أو رعاية صحية، دون أن يكون هناك بالضرورة طلب فعلي أو نموذج استهلاك محلي. هذا الأسلوب غالبًا ما يؤدّي إلى مشاريع غير مستدامة. أمّا الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية السحب Pull Strategy، وهي التي تُبنى على خلق منتج أو خدمة يسحب خلفه سلسلة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية. هذا المنتج يلبّي حاجة حقيقية يمكنه بها خلق سوق جديدة وتحفيز الطلب عليها، ويدفع المجتمعات والحكومات إلى تنظيمها والاستثمار فيها. ووفقًا للكتاب، معظم التجارب التنموية الناجحة تاريخيًا لم تكن نتيجة دفع من الدولة، بل كانت نتيجة سحب من السّوق. فعندما يُقدَّم منتج جذاب وميسور التكلفة، ستستجيب الدولة لاحقًا عبر البنية التحتية والتنظيم.

وينتقل الفصل الثالث إلى التركيز على مفهوم الابتكار الخالق للسّوق Market-Creating Innovation، وهو المفهوم الجوهري الذي تتمحور حوله أطروحة الكتاب. يميّز الكتاب بين ثلاثة أنواع من الابتكار:

الابتكار الاستمراري Sustaining Innovation: وهو الابتكار الذي يطوّر منتجات موجودة بهدف تحسين الأداء أو الجودة، ويخدم غالبًا المستهلكين القادرين، لكنه لا يخلق سوقًا جديدة.

ابتكار الكفاءة Efficiency Innovation: وهو الابتكار الذي يهدف إلى تقليل الكلفة وزيادة الإنتاجية، وقد يؤدّي إلى تقليص فرص العمل، لأنه يُركّز على تقليل المدخلات لتحقيق مخرجات أعلى، ومن أمثلته اعتماد تقنيات الأتمتة أو نقل الإنتاج إلى بيئات أقلّ تكلفة.

الابتكار الخالق للسّوق Market-Creating Innovation: وهو النوع الذي يمتلك القدرة على تبسيط منتج معقّد أو مكلف ليُصبح متاحًا وملائمًا لشرائح لم تكن تستهلكه سابقاً، فهو لا يقدّم منتجات جديدة فقط، بل ينشئ سوقا كاملة بخدماتها ووظائفها وتشريعاتها، ممّا يؤدّي إلى نموّ اقتصادي مستدام.

هذا النوع الثالث وحده هو القادر على خلق سلسلة مؤسّسات، فالسّوق المتولّدة عن هذا الابتكار تكون سببًا في نشوء أنظمة الضرائب، وتحسين البنية التحتية والتعليم والمساءلة الحكومية، وذلك من خلال أثره التراكمي في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق الطبقة الوسطى.

ويأتي الفصل الرابع بعد ذلك ليستعرض مجموعة غنيّة من النماذج التطبيقية المنتقاة من بيئات مختلفة في العالم النامي، بهدف إثبات أن الأفكار السابقة ليست مجرّد تنظير، بل نموذج عملي قابل للتكرار. ففي إفريقيا، جسّدت تجربة سيلتل ابتكارًا ثوريًا في قطاع الاتصالات، حيث أنشأت سوقًا مكتملة البنية الوظيفية دون انتظار تدخّل الدولة، وموّلت بنيتها التحتية من أرباح السّوق

ذاتها. وفي كينيا، برزت أم-بيسا كنظام مدفوعات رقمي ميسّر مكّن ملايين الأفراد من إجراء التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، وخلق منظومة مصرفية بديلة للفئات غير المتعاملة مع المصارف. أمّا في نيجيريا، فقد أحد منتج الإندومي تحوّلاً في أنماط التغذية عبر تقديم وجبة منخفضة التكلفة وسريعة التحضير، فتولّدت سوق جديدة استهدفت شرائح لم تكن قادرة على الوصول إلى الأغذية المصنّعة. وتُضاف إلى ذلك تجربة غلانز في الصين، التي أعادت تصميم أفران المايكروويف لتكون منخفضة التكلفة وصغيرة الحجم بما يتناسب مع قدرات ذوي الدخل المحدود. وأخيرًا، برزت شركة التأمين ميكرو إنشور في زامبيا بوصفها مثالاً على الابتكار الخدمي، حيث طوّرت منتجات تأمين بسيطة للفقراء دون إجراءات معقّدة، مما وسّع مفهوم الحماية المالية ليشمل شرائح كانت سابقا خارج مظلّة التأمين.

تؤكّد هذه الأمثلة أن الابتكارات الخالقة للسّوق هي القادرة على تغيير قواعد اللعبة في الاقتصادات الفقيرة، لأنها لا تكتفي بتوسيع سوق موجودة، بل تخلق أسواقًا جديدة لم يكن معترفًا بها. هذا النوع من الابتكار -كما يشير الكتاب- يُحدث أثرًا ثقافيًا طويل الأمد، يتمثّل في إعادة تشكيل توقّعات الناس وتوسيع طموحاتهم وتحفيز الإقبال على التعليم، ما يجعله محرِّكًا أساسيًا لما يسميه المؤلّفون باستدامة الازدهار5.

القسم الثاني: كيف تصنع الابتكارات ازدهارًا؟

بعد أن رسّخ القسم الأول من الكتاب المفهوم النظري للابتكار الخالق للسّوق، ينتقل القسم الثاني إلى عرض تطبيقات تاريخية ومقارنات واقعية بين بلدان مختلفة، بهدف إثبات أنّ هذا النّوع من الابتكار هو مسار عملي سلكته دول ناجحة في تاريخها الاقتصادي. ويقدّم القسم ثلاث حالات: الولايات المتحدة، ودول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية)، والمكسيك، حيث تمثل معًا طيفًا غنيًا من التجارب التي تعكس أثر الابتكار في إعادة تشكيل المجتمعات والمؤسّسات.

يركّز الفصل الخامس على التجربة الأمريكية، وبوجه خاص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين كانت الولايات المتحدة لا تزال تُصنَّف بلدًا ناميًا. فقد كانت تعاني في تلك الفترة من ارتفاع معدّلات الفقر، وفساد سياسي واسع النطاق، وغياب بنية تحتية متطوّرة، إلى جانب محدودية كبيرة في نظم التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، ورغم هذا الواقع المؤسّسي المتواضع، استطاع عدد من روّاد الأعمال الأمريكيين أن يخلقوا أسواقًا جديدة تركت تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، من خلال ابتكارات نقلت منتجات وخدمات كانت حكرًا على النخب، إلى

5 لم يعرّف المؤلّفون في الكتاب الازدهار المستدام بشكل صريح، لكن من خلال سياق الكتاب، يمكننا تعريفه بأنّه: «ازدهار ذاتي التجدّد مبني على خلق أسواق جديدة، يؤسّس لحوكمة مستقرّة ومجتمع منتج، ويتحرّر من الاعتماد على الدعم الخارجي أو الإصلاحات الفوقية».

متناول فئات واسعة من المجتمع. فقد أعاد إسحاق سنجر سنة 1851 تصميم آلة الخياطة لتُصبح أداة عملية في المنازل، لا مجرد آلة صناعية، وابتكر معها نظام البيع بالتقسيط وخدمة ما بعد البيع، وهي ممارسات سبقت ظهور التشريعات المنظّمة للسّوق. أمّا جورج إيستمان، فقد طوّر سنة 1888 كاميرا كوداك محمولة وميسورة الكلفة، أتاحت للهواة دخول عالم التصوير، وأنشأ صناعة جديدة بالكامل. وكذلك هنري فورد، الذي يُعدُّ نموذجًا مثاليًا للابتكار الخالق للسّوق، إذ استطاع تصنيع سيارة موديل تي وجعلها منخفضة التكلفة، لتصبح السّيارة في متناول الجميع، مما حفّز قطاعات كالبنية التحتية والعمالة التقنية والتعليم المهني. أمّا أماديو جيانيني، فقد بدأ سنة 1904 بتقديم خدمات مصرفية للمهاجرين والعمال الذين كانت البنوك التقليدية تتجاهلهم، مساهمًا في دمج فئات مهمّشة ضمن النظام المالي الرسمي، ليجد نفسَه مؤسِّسًا لبنك هو اليوم أحد أكبر البنوك في أمريكا وهو بنك أمريكا. تعكس هذه الشخصيات مجتمعة كيف يمكن للابتكار الموجّه لغير المستهلكين أن يُنتج أسواقًا جديدة تقود لاحقًا إلى تحوّلات مؤسسية واقتصادية عميقة.

ينتقل الكتاب في الفصل السادس إلى السياق الآسيوي، إلى اليابان وكوريا الجنوبية تحديدًا، وهما دولتان خرجتا من أزمات تاريخية واقتصادية قاسية، هزيمة عسكرية شاملة في الأولى، وحرب أهلية في الثانية، لكنهما تمكّنتا من تحقيق ازدهار اقتصادي سريع وغير مسبوق خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ففي اليابان، أعادت شركات مثل سوني وتويوتا صياغة منتجات التكنولوجيا والنقل بما جعلها ميسورة وملائمة للاستهلاك الشعبي، الأمر الذي أوجد طلبًا داخليًا واسعًا شجّع الحكومة على تطوير البنية التحتية، وتحسين نظام التعليم التقني، وتحديث بيئة الأعمال. وفي كوريا الجنوبية، بدأت شركات مثل سامسونج وأل جي بإنتاج سلع منخفضة التكلفة تستهدف الفقراء قبل أن تتحوّل لاحقًا إلى علامات تجارية عالمية. وقد دفع هذا النشاط السّوقي المزدهر الدولةَ إلى إصلاح نظام الجمارك، وتعزيز المؤسّسات المالية، وتشجيع الصناعات التحويلية. ويُبيّن المؤلفون في هذا الفصل أنّ ما حرّك عجلة التقدّم في بعض الدول الآسيوية لم يكن فقط تدخّل الدولة أو تدفّق المساعدات الدولية، بل كان صعود موجات من الابتكارات التي استهدفت السّوق الداخلي، خصوصًا تلك التي خاطبت احتياجات الطبقات الوسطى والدنيا. فنموّ الأسواق هو الذي حفّز الدولة على أداء وظيفتها بشكل أكثر فعالية.

وعلى النقيض من الحالتين السابقتين، يقدّم الفصل السابع المكسيكَ مثالاً على ما يمكن أن يحدث عندما تُطبّق سياسات كفاءة اقتصادية دون خلق أسواق جديدة. فرغم تبنّي المكسيك إصلاحات هيكلية وفق مواصفات صندوق النقد الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي، لم تتمكّن من بناء طلب داخلي قوي أو قاعدة استهلاكية واسعة، بل اختارت أن تركّز على خفض التكاليف، وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وزيادة صادراتها الصناعية إلى السّوق الأمريكية. هذه المقاربة،

كما بيّن المؤلفون، أدّت إلى نمو اقتصادي، ولكن دون توسّع فعلي في الأسواق الداخلية يستوعب الشرائح الفقيرة، أو يعزّز الابتكار المحلي. ونتيجة لذلك، تفاقمت مظاهر البطالة الهيكلية، وازداد الفقر في المناطق الحضرية، وتراجعت حيوية ريادة الأعمال.

ويُعزى قصور الدولة في المكسيك -بحسب المؤلفين-، إلى غياب الابتكار الخالق للسّوق، ممّا أنتج عجزًا عن الاستجابة للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة والمتسارعة. ومن هذا المنظور، يتّضح أن الكفاءة الإنتاجية وحدها لا تؤدّي إلى تنمية مستدامة ما لم تقترن بتوسّع فعلي في قاعدة السّوق. ويبقى النموّ المعتمد على التصنيع والتصدير دون توسعة قاعدة السّوق نموًّا هشًّا محدود الأثر، وغير قادر على معالجة الفقر أو تحفيز الحركة الاقتصادية الداخلية.

القسم الثالث: تحدّي المعوّقات البنيوية

يُعدّ هذا القسم من أكثر أجزاء الكتاب إثارةً للجدل، إذ يتحدّى مسلّمات الأدبيات التنموية المعاصرة، من أنّ ضعف المؤسّسات وتفشّي الفساد وسوء البنية التحتية هي الأسباب الجذرية للفقر. ففي مقابل هذا التّصور الشائع، يرى المؤلّفون أنّ هذه المظاهر ليست سوى أعراض لاحقة لغياب الأسواق الديناميكية، وليست أسبابًا أولية للفقر في حد ذاته. وبناء على هذا، يطرح المؤلّفون ما يُسمّونه الثالوث المعرقل للتنمية: ضعف المؤسّسات، والفساد، والبنية التحتية المتردّية، وهي العوامل التي لطالما اعتبرتها المدرسة المؤسّسية الجديدة ركائز تفسيرية لأيّ إخفاق تنموي، ما يستوجب إصلاحًا مباشرًا من أعلى. غير أنّ أطروحة مفارقة الازدهار تقلب هذه العلاقة السببية رأسًا على عقب، مؤكّدة أنّ غياب السّوق النّشطة هو ما يُبقي هذه المظاهر قائمة، وأنّ الحلّ لا يبدأ بإصلاح المؤسّسات، وإنّما بخلق أسواق حقيقية تخدم غير المستهلكين، وتحفّز نشوء المؤسّسات تدريجيًا من القاعدة إلى القمّة.

ويفتتح الفصل الثامن بسؤال بسيط في صياغته، لكنّه جوهري في مضمونه: هل تُبنى الحوكمة الجيّدة أولاً فتقودَ إلى الاستثمار والازدهار؟ أم أنّ السّوق النشطة هي من تولّد الحاجة إلى الحوكمة ويدفع نحو تشكّلها؟ يقدّم المؤلفون في هذا السياق نقدًا عميقًا للنموذج المؤسّسي الذي ساد منذ تسعينيات القرن العشرين، والذي يفترض أنّ تحسين مؤشّرات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد يُمهّد الطريق للتنمية. وتكمن مشكلة هذا الطرح كما يبيّن الكتاب، في تغييبه للطبيعة التراكمية والمتبادلة بين السّوق والحوكمة، إذ تشير التجارب التاريخية أنّ دولاً كثيرة بدأت من دون مؤسّسات ناضجة، ثم طوّرتها تدريجيًا استجابةً لحراك اقتصادي داخلي متصاعد. ويستشهد المؤلفون هنا بتجربة هنري فورد في الولايات المتحدة. فقبل سيارة موديل تي، لم يكن هناك نظام نقل منظّم، لكن الابتكار هو ما استدعى بناء شبكات طرق، وفرض قواعد مرورية، وظهور نظم التأمين، وسَنّ تشريعات تتعلّق بسلامة المركبات. والمغزى هنا أنّ القانون لا يسبق السّوق،

بل يُستدعى إليها؛ فحين يغيب النشاط الاقتصادي الحقيقي، تبقى القوانين مجرّد نصوص بيروقراطية لا تُطبّق. والقانون يكتسب فعاليته حين يكون هناك من يحتاجه ويستند إليه ويُطالِب بتفعيله في تعاقداته اليومية. ومن دون سوق نابضة بالحياة، تظل المبادرات التشريعية والمؤسّسية مجرّد واجهات شكليّة لا تغيّر من واقع الفقر أو العجز التنموي.

ويُعدّ الفصل التاسع من أكثر فصول الكتاب استفزازًا من حيث مضمونه التحليلي، إذ يتبنّى المؤلّفون فيه منظورًا وظيفيًا للفساد يتعارض مع التصوّر الأخلاقي الذي يُهيمن على معظم سياسات مكافحة الفساد. فبدلاً من النظر إلى الفساد باعتباره انحرافًا سلوكيًا يجب استئصاله بكلّ الوسائل، يُقدّم الكتاب طرحًا يرى الفسادَ على أنّه استجابة غير رسمية لحاجة اقتصادية لم تُلبَّ من خلال القنوات النظامية.

ويشرح المؤلفون هذا الطرح من خلال تحليل أنماط الفساد في الأنظمة التي تغيب فيها مؤسّسات فاعلة أو شفّافة. ففي هذه السياقات، قد تتحوّل الرشوة إلى وسيلة متّفق عليها لتجاوز تعقيدات البيروقراطية أو لتسريع المعاملات، بل حتى للوصول إلى خدمات أساسية كالرعاية الصحية. ويؤكّد الكتاب أنّ هذه الممارسات لا تنبع بالضرورة من نزعة فساد ذاتية، بل من غياب البدائل الرسمية القادرة على أداء الوظيفة نفسها. ومن هذا المنظور، يُسهم الفساد رغم كونه غير مثالي، في استمرارية الاقتصاد الهشّ، خصوصًا حينما لا تكون هناك بنى مؤسّسية تؤدّي نفس الوظيفة.

أمّا الحلّ من وجهة نظر المؤلّفين، فلا يكمن في الاكتفاء بسنّ قوانين صارمة أو إطلاق حملات توعوية، بل في خلق أسواق جديدة تتيح بدائل تنظيمية شفّافة وعملية تحرّر الأفراد من الاعتماد على الممارسات الريعية. فحين تُتاح للناس فرص اقتصادية حقيقية من خلال نماذج أعمال منخفضة التكلفة والإجراءات، فإنّهم سينصرفون عن الفساد طوعًا، لا تحت الضّغط أو القسر. والسّوق النشطة كما يُبيِّن الكتاب، لا تكتفي بإنتاج السلع والخدمات، بل تولّد الطلب المجتمعي على الشفافية والكفاءة، لأنه يُكافئها ويُعزّز استمراريتها.

وفي الفصل العاشر، يناقش الكتاب النموذج الشائع في التنمية القائمة على المساعدات، حيث تُشيَّد بنى تحتية ضخمة من مدارس ومستشفيات إلى ملاعب وطرقات، دون أن يُقابلها طلب فعلي أو نموذج اقتصادي يضمن استدامتها التشغيلية. ويصف المؤلفون هذه المشروعات بما يُعرف بمشاريع الفيلة البيضاء6، وهي المشاريع التي تستهلك موارد مالية ضخمة، دون أن تخلق قيمة اقتصادية حقيقية، بل قد تتحوّل إلى عبء طويل الأجل على المالية العامة. ويستعرض

6 «مشاريع الفيلة البيضاء» White Elephant هو مصطلح نشأ من ثقافة تايلاند الملكية، وتحوّل في اللغة الإنجليزية إلى مجاز اقتصادي في القرن التاسع عشر، ويُستخدم اليوم للإشارة إلى المشاريع الضخمة التي تُبنى بدافع الإصلاح المؤسّسي وتستهلك موارد ضخمة دون مردود متناسب. (Flyvbjerg, 2009)

الكتاب في هذا السياق تجربة تنظيم جنوب إفريقيا لكأس العالم 2010، حيث أنفقت الحكومة مليارات الدولارات على إنشاء ملاعب ومرافق ما تزال حتى اليوم غير مستخدمة أو تعاني الإهمال. ويُقارن ذلك بتجربة مختلفة جذريًا لشركة تولارام7 في نيجيريا، التي بدأت بإنتاج معكرونة الإندومي كمبادرة تجارية بسيطة، ثم اضطرّت لاحقًا إلى تطوير بنى تحتية داعمة من كهرباء ومياه ونقل، استجابة لحاجة حقيقية ضمن سلسلة التوريد. والفارق الجوهري كما يوضّحه المؤلفون، أنّ البنية التحتية في الحالة الثانية لم تكن هدفًا رمزيًا، بل كان نتاجًا طبيعيًا لنشاط سوقي فعّال. ومن هنا، يؤكّد هذا الفصل أنّ ازدهار السّوق لم يتطلّب بنية تحتية مسبقة لوجوده؛ بل أُنشأت هذه البنية استجابةً لنشاط السّوق الفعلي. فعندما تنشأ السّوق أولاً، تصبح الاستثمارات في البنية التحتية مجدية ومبررة اقتصاديًا، وتُدار وفق منطق إنتاجي عقلاني. أمّا حين تُفرض البنية دون سوق، فإنها غالبًا ما تتحول إلى عبء مالي يؤدّي إلى تفاقم الدين العام، دون أن تُحرّك الاقتصاد أو تُحسِّن معيشة السكان.

القسم الرابع: من المفارقة إلى العملية

يمثّل هذا القسم الختامي من الكتاب تتويجًا للأطروحة المركزية التي بنى عليها المؤلفون سرديتهم طيلة الفصول السابقة، حيث ينتقل الخطاب من التحليل التفسيري إلى المستوى الإجرائي التطبيقي. فبعد أن بيّنت الفصول الأولى أن الابتكار الخالق للسّوق هو المدخل الأجدر لتحقيق ازدهار مستدام في البيئات الفقيرة، يعرض الفصل الحادي عشر إطارًا عمليًا لتحويل المفارقة إلى عملية منهجية قابلة للتكرار والتكيّف بحسب السياق. ويبدأ هذا الفصل بطرح سؤال محوري: إذا كان الابتكار قادرًا على خلق أسواق من العدم وتحفيز نشوء المؤسّسات وتوليد الحاجة إلى البنية التحتية، فلماذا لا نرى هذه الظواهر تتكرّر على نطاق أوسع في العالم النامي؟ ولماذا، رغم وجود ملايين من غير المستهلكين الذين يُمثلون فرصًا اقتصادية كامنة، لا تُبنى أسواق تستجيب لحاجاتهم؟

يرى المؤلّفون أنّ التحدّي لا يكمن في غموض الأفكار، بل في غياب إطار عملي فعّال لتنفيذها ضمن شروط الواقع. ومن هنا، يقترحون نموذج «عملية الازدهار» بوصفه خارطة طريق منهجية. يتضمّن هذا النموذج خمس خطوات مترابطة تهدف إلى تحويل الفكرة إلى نموذج تطبيقي مستدام. تبدأ العملية بتحديد فرص عدم الاستهلاك، وهي فهم الفجوة بين الحاجة الفعلية والقدرة على الاستهلاك عبر اكتشاف المهام المطلوب إنجازها8، والتي يعجز السّوق الحالي عن

7 مجموعة استثمارية تأسست في إندونيسيا عام 1948 ويقع مقرها حاليًا في سنغافورة، دخلت نيجيريا عام 1988 وأطلقت منتج «إندومي» عام 1995، وتُعد اليوم من أبرز المستثمرين في قطاع الأغذية في غرب إفريقيا.

8 يُشير مصطلح «المهمّة المطلوب إنجازها» Jobs to Be Done إلى الإطار النظري الذي يفترض أنّ المستهلكين لا يشترون المنتجات لذاتها، بل «يستأجرونها» لأداء وظيفة أو حل مشكلة محدّدة في حياتهم. ويُستخدم هذا المفهوم لفهم دوافع الاستخدام الفعلي بعيدًا عن الخصائص السطحية للسوق أو المنتج. وهي نظرية من نظريات كلايتن كريستنسن.

تلبيتها. تُشبه هذه المرحلة منهج رواد الأعمال الاجتماعيين في الكشف عن احتياجات خفية لم تُرصد رسميًا. بعد ذلك، تأتي مرحلة تصميم نموذج أعمال مرن لا يعتمد على افتراضات ثابتة، بل يتعلّم من السّوق في أثناء التنفيذ، من خلال اختبار فرضيات ميدانية تتعلق بالتسعير والتوزيع والتمويل. ويشبّه الكتاب هذه الخطوة بطريقة الشركات الناشئة القائمة على التجريب والتكيّف لا على التخطيط المثالي. ثم تُوظّف التكنولوجيا التمكينية كوسيلة لتخفيض التكاليف وتجاوز العوائق المؤسسية، بشرط أن تكون مناسبة وسهلة الاستخدام، وتُبرز أمثلة كثير تبيّن كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون بنية تحتية بديلة. يأتي بعد ذلك خطوة بناء شبكة قيمة جديدة، تشمل سلاسل التوريد والدعم الفني والخدمات المحيطة، حيث يجد المبتكر نفسه مضطرًا في بعض الأحيان إلى إنشاء هذه المنظومة من الصفر، كالذي قامت به فورد وتولارام وغيرهما، بل وقد يمتدّ دوره إلى بناء مرافق عامة مكمّلة. وأخيرًا، تتطلّب العملية غطاءً قياديًا فعّالاً لا يقتصر على مجرّد إذن سياسي، بل يتجسّد في تحالف استراتيجي يحمي الابتكار من المقاومة أو التعطيل، ويؤمِّن له البيئة المؤسسية حتى تصبح السّوق قادرةً على الاستمرار بقوّة القيمة التي تخلقها.

وفي ختام هذا الفصل، يوجّه المؤلّفون نداءً إلى أربع فئات محورية في العملية التنموية، لكلّ منها دور تكاملي في تحويل فكرة خلق السّوق إلى واقع فعّال. فأوّلها رواد الأعمال، بصفتهم الجهة الأكثر قدرة على رصد الفرص وتنفيذ النماذج المبتكرة؛ وثانيها المستثمرون، بوصفهم شركاء في بناء الأسواق لا مجرّد ممولين للاستهلاك؛ أمّا الفئة الثالثة فهم صانعو السياسات الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تهيئة الأطر التنظيمية والتمويلية اللازمة، وأخيرًا المنظّمات التنموية التي يُطلب منها تجاوز المساعدة المباشرة إلى تبنّي التمكين السّوقي. في الوقت نفسه، يُحذّر المؤلّفون من مغبّة التعامل مع عملية خلق السّوق كوصفة جاهزة قابلة للاستنساخ، مؤكّدين أنّ نجاح هذا النموذج يعتمد على تصميمه بما يتلاءم مع الخصوصيات الثقافية والمؤسّسية لكل سياق. فهذه العملية وإن بدت مُنظّمة في خطواتها، إلا أنّها ليست تقنية معيارية، بل تمثّل إطارًا مرنًا قابلاً للتجريب والتكيّف مع الواقع المحلي.

ثانياً: التحليل النقدي لأطروحة الكتاب

يشكّل الكتاب محاولة طموحة لتجاوز المسارات التنموية التقليدية، عبر إعادة تموضع الابتكار كفاعل مفاهيمي وتنموي مركزي. وعلى الرغم من قدرة الكتاب التامّة على إلهام الممارسين وصنّاع القرار، تبقى هذه الأطروحة بحاجة إلى تفكيك نقدي متأنٍّ يتناول بنيتها المنهجية، وموقعها ضمن خارطة الاقتصاد السياسي للتنمية.

يُعدّ المفهوم الأساسي الذي يبنى عليه الكتاب وهو الابتكار الخالق للسّوق امتدادًا لنظرية كريستنسن الأصلية حول الابتكار المزعزع التي قدّمها في كتابه: «معضلة المبتكر» سنة 1997. غير

أنّ هذا الكتاب يعيد توجيه النظرية من فضاء ريادة الأعمال إلى فضاء الاقتصاد السياسي حيث تصبح الابتكارات أدوات تحليل للنمو والتنمية، ساعيًا إلى إعادة رسم العلاقة بين الابتكار والسّوق والدولة. وبخلاف التصورات التقليدية التي ترى في الدولة حاضنة للسّوق، يقترح الكتاب قلب هذا المنطق، معتبرة السّوق خالقًا للمؤسسات والدولة. ويستشهد المؤلّفون لذلك بتجارب تاريخية مثل الولايات المتحدة، والصين في عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

يعتمد المؤلفون في كتابهم على نهج استقرائي قائم على تحليل دراسات الحالة، ويتجنّبون عن قصد تقنيات التحليل الكمّي أو النماذج السببية المتقدّمة. وتستند الأطروحة المركزية إلى تتبُّع عدد من القصص الملهمة لابتكارات ريادية في بيئات فقيرة استطاعت أن تخلق أسواقًا جديدة من العدم. وإذا كانت قوّة هذه المنهجية تكمن في قدرتها على تقريب المفاهيم النظرية من الجمهور غير المتخصص، فإنها تثير في المقابل عددًا من الإشكالات النقدية العلمية والمنهجية.

أولى هذه الإشكالات تتعلق بغياب التصميم المقارن المنهج؛ إذ لا يُقدّم الكتاب مقارنة منهجية بين الحالات الناجحة، وتلك التي أخفقت في تحقيق نتائج مماثلة رغم تشابه الظروف. فقد غاب عن التحليل مثلاً حالات مثل نيبال أو فنزويلا أو الكونغو الديمقراطية، والتي شهدت محاولات ابتكارية لم تُفضِ إلى خلق أسواق مستقرّة أو تحولات مؤسّسية مستدامة. وفي هذا السياق، تبدو المقارنة مع عمل أسيموغلو وروبنسون في كتابه: «لماذا تفشل الأمم» ضرورية[9]، حيث يستند ذلك العمل إلى منهجية مقارنة صارمة بين الدول والمؤسّسات لإثبات العلاقة بين هيمنة النخب ومآلات التنمية.

وتتمثل الإشكالية الثانية في المحدودية التجريبية الواضحة في الكتاب، وافتقاره إلى أدوات قياس كمية أو مؤشّرات معيارية يمكن عبرها تقييم أثر الابتكار الخالق للسّوق. فلا نجد مثلا تحليلاً لمنحنيات النّمو قبل التدخل الابتكاري وبعده، ولا تتبّعًا منهجيًا لمؤشّرات كمعامل جيني[10]، أو نسب التوظيف، أو درجات تطوّر البنية المؤسسية في البيئات المستهدفة. هذا القصور يجعل من الكتاب رغم غناه المفاهيمي، إطارًا نظريًا ينقصه الشكل الكمّي الذي يسمح بتعميم نتائجه أو اختبار صلاحيته في سياقات مختلفة.

أمّا الإشكال الثالث فيتعلّق بالطابع السردي الغالب على أسلوب الكتاب، حيث يركّز على إبراز قصص النجاح الملهمة، دون التوقف عند نماذج الفشل أو الابتكارات التي أدّت إلى نتائج سلبية،

9 دارون أسيموغلو، وجيمس روبنسون (2019) «لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر» (ترجمة: بدران حامد). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

10 معامل جيني Gini Coefficient: مقياس إحصائي لعدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة داخل مجتمع ما، تُعبّر قيمته عن المسافة النسبية بين التوزيع الفعلي للدخل والتوزيع المتساوي المفترض. تتراوح قيمته بين 0 (مساواة كاملة) و1 (عدم مساواة كاملة)، ويُستخدم كمؤشّر مركزي في تحليل الفجوة الاقتصادية وتقييم أثر السياسات أو التدخلات على العدالة التوزيعية.

كتلك التي توصف بالابتكارات الاستغلالية، وهي التي تخلق أسواقًا جديدة لكنها تستند إلى أنماط من هشاشة العمالة أو الهيمنة الاقتصادية، كما في بعض نماذج التطبيقات الرقمية أو سلاسل التوريد منخفضة الأجور. وكان من الممكن أن يُضيف التطرّق إلى هذه الزاوية بعدًا نقديًا مهمًّا للتحليل، ويمنع الانزلاق نحو التفاؤل غير الواقعي بقدرة الابتكار على تجاوز البُنى السياسية والاجتماعية القائمة.

ويمكن القول في ضوء ما سبق إن كتاب مفارقة الازدهار نجح في بناء سردية مغايرة ومُلهمة تطرح الابتكار كأداة للتنمية، وتُفكك أسطورة الحوكمة والمساعدات بوصفها المدخل الأولي للخروج من الفقر. إلا أن قوة هذه السردية لا تُخفي هشاشتها النظرية، لا سيما في تجاهلها للعلاقات المعقدة بين السّوق والدولة والنخب، وتهميشها لأدوار الإصلاح المؤسّسي المرتكز على الإرادة المجتمعية التشاركية، وكذلك في اختزالها الابتكار في صيغته التجارية دون غيره. ومع ذلك، يبقى الكتاب يحمل أهمية خاصّة من زاويتين: أولاً، في إثارته لسؤال مهمّ ومشروع حول سبب فشل المساعدات، وثانيًا، في سعيه لتقديم أداة تحليلية قابلة للتوظيف في تصميم مشاريع تنموية مبتكرة داخل بيئات محدودة الموارد.

ثالثاً: المساهمة المعرفية للكتاب

1. إعادة موضعة الابتكار في الجدل التنموي المعاصر

من بين الإسهامات النوعية التي يقدّمها كتاب مفارقة الازدهار هو إسهامه في إعادة صياغة موقع الابتكار ضمن تحليل مشكلات الفقر والنمو، ودمجه كفاعل محوري في معادلة الخروج من الفقر. فبدلاً من تكرار مقاربات التنمية التقليدية التي تربط التقدّم بتحسين البنية التحتية، أو ترسيخ الحوكمة، أو تضخيم حجم المساعدات، يقدّم الكتاب نظرية تعيد ترتيب العلاقة بين الاقتصاد، والمؤسّسات، والدولة، والفاعلين المحليين. يتجاوز هذا الطرح المقاربات البنيوية التي هيمنت على أدبيات التنمية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدءًا من نظرية التبعية[11] Dependency Theory التي ربطت الفقر بالتقسيم الدولي للعمل، وصولاً إلى نظرية الدولة التنموية[12] Developmental State Theory. بخلاف ذلك، يركّز كريستنسن ورفاقه على منطق العرض والطلب المحلّي، وعلى شريحة غير المستهلكين بوصفهم فرصة سوقية غير مستثمرة، وليس تجسيدًا للعجز أو التبعية. وعليه، يندرج هذا الطرح ضمن ما يُعرف في الأدبيات بـ«التحول

11 «نظرية التبعية» هي مدرسة ظهرت في أواخر الستينيات، تفسر تخلّف دول الجنوب بعلاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول الشمال داخل النظام الرأسمالي العالمي.

12 نظرية الدولة التنموية ظهرت في الثمانينيات لتفسير صعود شرق آسيا، وتؤكد أن الدولة يمكن أن تقود التنمية عبر سياسات صناعية استراتيجية ومؤسسات بيروقراطية فعّالة، وحققت تأثيرًا واسعًا بعد نجاح كوريا الجنوبية وتايوان.

ما بعد المؤسسي»Post-Institutional Turn 13، حيث يصبح السّوق وحده القادر على توليد القواعد والمؤسّسات من خلال ديناميكيات الابتكار المحلي. ويعيد هذا الطرح إلى الواجهة سؤالاً لطالما غُيّب: من يصنع التنمية فعليًا؟ وهل تبدأ من البناء الفوقي (الدولة)، أم من البناء التحتي (السّوق)؟

2. مقاربة متعدّدة الأبعاد

تنمويًا، وفي معظم أدبيات الاقتصاد السياسي، يُفهم الابتكار باعتباره عنصرًا تابعًا للإنتاج الصناعي أو لتطور رأس المال البشري، وغالبًا ما يُربط بمفاهيم مثل الميزة التنافسية أو التحسين المستمر أو التحول التكنولوجي. أمّا في مفارقة الازدهار، فإنّ الابتكار يُستعاد بوصفه فاعلاً مؤسّسيًا جديدًا يتجاوز دوره التقليدي، ويملك القدرة على تجاوز القيود التي تحول دون إدماج شرائح واسعة في النشاط الاقتصادي. هذا التحوّل يمثل نقلة مفاهيمية في تعريف التنمية ذاتها: من التركيز على تحسين مؤشّرات الأداء كالدخل والصحة والتعليم، إلى توسعة قاعدة السّوق وتحويل غير المستهلكين إلى مشاركين اقتصاديين من خلال منتجات بسيطة ميسورة، وذات قيمة حقيقية.

أمّا من الناحية السياسية، فإنّ قلب العلاقة السببية بين التنمية والمؤسّسات كما ذكرنا هو أحد أكثر عناصر الكتاب إثارة للجدل. فبينما تؤكّد أغلب الأدبيات أنّ الدولة المستقرة والمؤسّسات الفعّالة شرط مسبق للنمو، يفترض الكتاب أنّ الأسواق القوية والمربحة تولّد تلقائيًا الحوافز المؤسسية، وتدفع البيروقراطيات الجامدة إلى التكيّف أو التراجع. بل يذهب الكتاب إلى أبعد من ذلك حين يصف بعض أشكال الفساد البسيط، كالرشاوى الصغيرة، بأنها حلول وظيفية مؤقّتة في غياب مؤسسات السّوق، وليست انحرافات أخلاقية. وهي قراءة مؤسّسية واقعية تتماشى مع ما يُعرف بوظيفية الفساد في بعض أدبيات الاقتصاد السياسي.

3. تعددية الجمهور المستهدف

من أبرز نقاط قوة الكتاب أنّه لا يخاطب جمهورًا أكاديميًا واحدًا، بل يُحدِّد بوضوح أربع فئات متقاطعة يُمكن أن تتفاعل مع أطروحته كلٌّ من موقعه. تأتي في مقدّمتها صناعة السياسات العامة، التي يُدعى صانعوها إلى إعادة النظر في أولوياتهم، والانتقال من الاستثمار في المشاريع الضخمة إلى تحفيز ريادة الأعمال الصغيرة القادرة على خلق أسواق جديدة. أمّا رواد الأعمال والمستثمرون، فيُطلب منهم توسيع منظورهم إلى الفرص الكامنة في الأسواق غير المخدومة، بدلاً

13 «التحول ما بعد المؤسّسي»: مقاربة نقدية في دراسات التنمية ترى أن السّوق والابتكار القاعدي قد يسبق بناء المؤسسات، وأنّ هذه الأخيرة كثيرًا ما تنشأ بوصفها استجابات لاحقة لحاجات اقتصادية واجتماعية جديدة (Rodrik, 2007).

من التركيز على الأسواق المشبعة. وتُعدّ المنظّمات التنموية الدولية فاعلاً ثالثًا محوريًا في هذا التّصور، حيث يُقترح عليها التحوّل من الدفع بالمساعدات إلى منطق السحب بواسطة السّوق بوصفه أكثر استدامة وفعالية. وأخيرًا، يخصّص الكتاب خطابه إلى المجتمعات الهامشية نفسها عبر إبراز قدرتها على أن تكون جزءًا من الحلّ ومصدرًا له، بما يعكس نقلة في الخطاب التنموي من النظرة العلوية إلى المقاربة التشاركية. وبهذا، يتحوّل الكتاب إلى ما يشبه دليلاً عمليًا للتنمية الذاتية عبر الابتكار، يوازن بين الطموح التنفيذي والرؤية النظرية، دون أن ينزلق إلى العملية التقنية للاقتصاد الكلي أو إملاءات المانحين.

4. حدود الأطروحة وإشكاليات التعميم

ورغم اتّساع نطاق التأثير النظري والتطبيقي للكتاب، تبقى مساهمته محصورة ضمن منطق السّوق والمنطق الربحي للمؤسسة، حيث تكاد تغيب أدوار المجتمع المدني ونماذج الاقتصاد التضامني[14] والتنظيمات الاجتماعية التعاونية. كما أن الخطاب العام للكتاب يبدو موجهًا إلى مخاطبة مبتكرين يتمتعون بوعي اقتصادي، لا إلى فقراء يُفترض أن يكونوا هم أنفسهم المستفيدون النهائيون من نماذج خلق السّوق. وبذلك قد يتحوّل نموذج الابتكار من أجل الفقراء في بعض الأحيان إلى ابتكار عبر الفقراء، أي من خلال تحويل احتياجاتهم إلى فرص ربحية دون تفويض منهم أو إشراك فعلي لهم في قرارات التصميم والتنفيذ.

ولعلّ هذا ما يجعل الكتاب أقرب إلى ما يمكن وصفه بمدرسة الابتكار النيوليبرالي[15]، التي ترى في السّوق الآلية الأجدر ليس فقط لتحقيق الكفاءة، بل لتحقيق العدالة كذلك، دون الحاجة ابتداءً إلى مؤسّسات الدولة أو المجتمع المدني أو التحوّلات الثقافية والقيمية. وبمقاييس الفكر التنموي، يُعدّ مفارقة الازدهار كتابًا مفصليًا في إعادة تشكيل مفردات النقاش حول العلاقة بين التنمية والابتكار، إذ يقدّم رؤية جديدة تستند إلى الابتكار بوصفه حجر الأساس للخروج من الفقر. ومع ذلك، وكما هي الحال مع جميع نماذج إعادة التأسيس النظري، فإن الانبهار بقوة الابتكار السّوقي لا ينبغي أن يُغفِل التعقيدات البنيوية التي تعيق التنمية ولا أن يُلغي أهمية الدولة أو العدالة الاجتماعية أو الثقافة بوصفها مكوّنات أساسية لا غنى عنها في أيّ مشروع جادّ لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

14 يُقصد بنماذج الاقتصاد التضامني تلك الأطر البديلة التي تنظّم النشاط الاقتصادي على أساس التعاون والمصلحة الجماعية، كما في الجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية، بعيدًا عن منطق الربح والسّوق التقليدي، وتسعى لدمج الفئات المهمشة عبر آليات ديمقراطية محلية.

15 رغم أن كلايتن كريستنسن لم يكن منظّرًا نيوليبراليًا بالمعنى الأيديولوجي، لكنّ نظريته في الابتكار المزعزع استُخدمت على نطاق واسع لتبرير خصخصة الخدمات العامة وتفكيك المؤسسات القائمة، ما جعله يُدرج ضمن الداعمين غير المباشرين لتوجهات الابتكار النيوليبرالي، وقد اعتبرت فوربس كتابه: «معضلة المبتكر» أحد أهمّ الكتب الإدارية عبر التاريخ.

5. موقع الكتاب في الأدبيات التنموية

يشغل كتاب مفارقة الازدهار موقعًا مركزيًا عند تقاطع ثلاث مسارات نظرية رئيسة في أدبيات التنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي المقارن، وهي: أدبيات الابتكار والتنمية التكنولوجية، وأدبيات الاقتصاد السياسي للمؤسسات، وأدبيات نقد المساعدات الإنمائية. ويكتسب الكتاب أهميته من إعادة ترتيب العلاقة بين السّوق والمؤسّسات، حيث يُعاد طرح مفهوم خلق السّوق كمحرّك رئيسي لنشوء المؤسّسات.

يتبنّى جيفري ساشس في كتابه: «نهاية الفقر»16 منظورًا هيكليًا يُراهن على إصلاح شامل للبنى التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والطاقة، وذلك من خلال ضخ المساعدات ضمن خريطة طريق تنموية تعتمد على التحليل التقني وخطط التدخل المنهج مدعومة بتمويل دولي واسع. في المقابل، يتّخذ كتاب مفارقة الازدهار موقعًا نقديًا من هذا التصور، إذ يرفض فكرة الدفع الخارجي، ويؤكّد أن الموارد وحدها لا تصنع التنمية، بل قد تُفضي إلى حلول قصيرة الأجل وغير قابلة للاستمرار، كما في حالة آبار المياه في نيجيريا التي تعطّلت لاحقًا بسبب غياب الحوافز الاقتصادية وآليات السّوق الضامنة لصيانتها. وينتقد ويليام إيسترلي في كتابه: «عبء الرجل الأبيض»17، ما يسميه بمخططي التنمية الكبار الذين يفرضون رؤى خارجية جاهزة على سياقات محلية معقّدة، ويدعو بدلاً من ذلك إلى نهج الباحثين الذين يتعلمون بالتجربة ويتكيّفون مع الواقع الديناميكي. ويتقاطع هذا التصور جزئيًا مع أطروحة مفارقة الازدهار، حيث يعتمد كريستنسن على منطق تجريبي مرن لا يفترض مسبقًا بناءً مؤسسيًا جاهزًا، بل يراهن على ديناميكيات السّوق التدريجية. غير أنّ الفارق الجوهري بينهما يكمن في موقع الفاعل الرئيس، إذ يُعوّل إيسترلي على الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، بينما يمنح كريستنسن الدور المركزي لريادة الأعمال باعتبارها القادرة على خلق السّوق وجذب المؤسّسات من حولها. ويُعيد هذا التمركز حول رأس المال الخارجي إنتاجًا غير مباشر لهيمنة السّوق على حساب المبادرة الذاتية المجتمعية. ويظل الفارق بينهما في مصدر الشرعية التحليلية: المجتمع المدني مقابل السّوق.

أمّا محمّد يونس، فيرى في كتابه: «نحو عالم بلا فقر»18 أن محرّك التنمية الحقيقي لا يكمن في

16 «نهاية الفقر» كتاب ألّفه الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس عام 2005، يطرح فيه رؤية طموحة لإنهاء الفقر المدقع عالميًا من خلال استثمارات تنموية موجّهة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكة بين الدول الغنية والفقيرة. ويرى أن الفقر ليس قدَرًا بل نتيجة لدوائر من الإقصاء يمكن كسرها بسياسات ذكية ومستدامة.

Jeffrey D. Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin Press, 2005).

17 «عبء الرجل الأبيض» هو كتاب للخبير الاقتصادي ويليام إيسترلي، نُشر عام 2006، ينتقد فيه النهج الفوقي في المساعدات الدولية، ويقارن بين «مخططي التنمية» Planners الذين يفرضون حلولًا شمولية من الخارج، و«الباحثين» Searchers الذين يتعلمون من الواقع ويتكيّفون معه.

William Easterly, The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good (New York: Penguin Press, 2006).

18 محمد يونس هو اقتصادي بنغلاديشي حائز على جائزة نوبل للسلام، ويُعد من أبرز رواد التمويل الأصغر.

Muhammad Yunus, Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism (New York: PublicAffairs, 2007).

مؤسّسات الدولة وحدها، بل في ريادة الأعمال الاجتماعية التي تنشأ من تفاعل القيم المجتمعية مع المبادرات الاقتصادية القاعدية. ويقدّم العمل التجاري الاجتماعي كصيغة ثالثة تتجاوز الثنائية التقليدية بين الدولة والسّوق، دون أن تلغيهما. في المقابل، ينطلق كتاب مفارقة الازدهار من منطق السّوق المربح، لكنه يشترك مع أطروحة محمّد يونس في إعادة ترتيب العلاقة بين الاقتصاد والمؤسّسات، إذ ترى أن الابتكار الخلّاق هو من يُنتج الحوافز التنظيمية، ويدفع لاحقًا نحو نشوء بنى قانونية ومؤسسية تستجيب لحاجات السّوق لا تسبقها.

وينتقد ها-جون تشانغ في كتابه: «ركل السلم»19 فرض النماذج المؤسسية الليبرالية من قبل دول الشمال على دول الجنوب، قبل نضج بنيتها الإنتاجية. ويؤكد أن الدولة التنموية كانت عاملاً حاسمًا في صعود الاقتصادات الحديثة. يتقاطع كريستنسن معه في نقده للتدخلات الخارجية المؤسسية، لكنه يختلف عنه في منطلق الفاعلية: فبينما ينطلق تشانغ من الدولة بوصفها القائد التنموي، يبدأ كريستنسن من السّوق بوصفه القوّة التي تخلق الحوافز وتدفع نحو نشوء المؤسّسات، في تباين يعكس اختلافًا جوهريًا بين نموذج يقود من الأعلى، وآخر يُبنى من الأسفل.

ورغم أن مفارقة الازدهار لا تندرج ضمن ما يُعرف في الأدبيات بابتكار الفقراء، إلا أنها تتقاطع مفاهيميًا مع أطروحة براهلاد في كتابه: «الثروة في قاعدة الهرم: القضاء على الفقر من خلال الأرباح»20، التي تنظر إلى الفقراء باعتبارهم قوة شرائية كامنة قابلة للتحفيز. غير أن الفارق الجوهري أن كريستنسن لا يضع الفقراء في موقع المنتجين للابتكار، بل في موقع المستهدَفين به؛ إذ يُعاملون كمستهلكين محتملين، لا كمبادرين أو فاعلين مؤسسين في العملية الابتكارية.

رابعاً: طريقة عرض الكتاب وأسلوبه

1. نموذج تحليلي وظيفي قابل للتطبيق

إن أحد أبرز مزايا الكتاب هي قدرته على تقديم نموذج نظري يتّسم بالبساطة من حيث التصميم، مع احتفاظه في بقدرٍ كبير من الفاعلية الفكرية. يُقدّم المؤلفون تصنيفًا ثلاثيًا لأنواع الابتكار: ابتكار الاستمرارية، وابتكار الكفاءة، والابتكار الخالق للسّوق، وهو تصنيف لا يُسهم في تمييز

19 ها-جون تشانغ اقتصادي كوري جنوبي وباحث بارز في اقتصاديات التنمية، وأستاذ في جامعة كامبريدج، عُرف بانتقاداته للسياسات النيوليبرالية. من أبرز أعماله كتابه: «ركل السلم: إستراتيجية التنمية في منظور تاريخي» الذي يعالج فيه التناقضات التاريخية في استراتيجيات التنمية.

Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective (London: Anthem Press, 2002).

20 براهلاد خبير هندي في الإدارة والاستراتيجية، وأستاذ سابق في جامعة ميشيغان، عُرف بإسهاماته في التفكير الريادي حول الأعمال في الأسواق الناشئة. قدّم أطروحة رائدة ترى في الفقراء قوة شرائية ضخمة غير مُستغَلة، ودعا إلى نماذج تجارية مبتكرة تخدمهم بشكل مربح ومسؤول.

C. K. Prahalad, The Fortune at the Base of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2006).

الفروق النوعية بين هذه الأنماط فحسب، بل يُتيح أيضًا رسم علاقات سببية بينها وبين مؤشّرات الاقتصاد الكلي. ويُيسّر هذا النموذج للقراء تحليل الأوضاع التنموية في بلدانهم من منظور وظيفي مباشر، عبر أسئلة من قبيل: أي نوع من الابتكار يسود المشهد الاقتصادي؟ وما أثره في السّوق المحلية؟ وهل يخدم شرائح غير المستهلكين؟ ويُظهر الكتاب أن الابتكار لا يقتصر على تطوير منتج جديد، بل يؤدي إلى بناء منظومة اقتصادية متكاملة تشمل التصنيع والتوزيع والتسويق، مما يُعزّز من أثره بوصفه محرّكًا اقتصاديًا متعدّد الأبعاد.

يعتمد الكتاب على دراسات حالة متنوّعة من حيث الجغرافيا والقطاعات الاقتصادية، وهو ما يعزّز من عمومية النموذج دون السقوط في التعميم المخل، وقدرته على إقناع طيف واسع من القرّاء. فالكتاب لا يقدّم هذه الدراسات بوصفها أمثلة توضيحية فقط، بل بوصفها حججًا تجريبية ضمنية تدعم أطروحته المركزية، وتُظهر كيف يمكن للابتكار أن يعمل حتى في البيئات المعقّدة. كما أن تنوّع السياقات بين دول منغلقة كالصين، وانتقالية كنيجيريا، وديمقراطيات صناعية ككوريا الجنوبية، منح النموذج عمقًا مقارنًا، وعزّز من قابليته للمواءمة، عوضا عن أن يبقى محدودًا في سياق خاص.

2. قوة السرد والتحفيز الريادي

تتجاوز لغة الكتاب الطابع الأكاديمي الجاف، لتتبنّى طابعًا خطابيًا موجَّهًا إلى روّاد الأعمال والمبتكرين الاجتماعيين وصُنّاع القرار. ومن أبرز الرسائل المركزية التي تتكرر في ثناياه: «لا تُصلح الفقر، بل ابنِ سوقًا تخدم المهمَّشين». ولا يقتصر هذا الخطاب على النخب الاقتصادية أو صُنّاع السياسات، بل يمتد إلى الفاعلين المحليين أنفسهم، بمن فيهم الفئات المهمَّشة، بوصفهم القوّة الكامنة التي تقود النموّ من الداخل.

ويُعزّز هذا الأسلوب قابلية الكتاب للتوظيف في بيئات التدريب والتعليم التطبيقي، سواء في كليات إدارة الأعمال أو مراكز الريادة الاجتماعية أو المنظمات التنموية. فهو لا يُقدّم أطروحاته بوصفها نظرية اقتصادية مجردة، وإنما كدعوة صريحة لإعادة بناء التصورات التنموية، وتوجيه الفعل التنموي نحو مقاربة التنمية الذاتية من الداخل، انطلاقًا من السّوق.

3. أسلوب الكتاب والتحرير

يتميّز كتاب مفارقة الازدهار بأسلوب يجمع بين البساطة التعبيرية والدّقّة التحليلية، مما يجعله ملائمًا لفئتين: القرّاء غير المتخصّصين من جهة، والباحثين في قضايا التنمية والاقتصاد السياسي من جهة أخرى. فرغم انتمائه إلى مدرسة تحليلية أكاديمية، لا يقع الكتاب في فخ المصطلحية الثقيلة أو التراكيب النظرية المعقّدة، بل يعتمد على سرد قصصي غني بالأمثلة الواقعية لتوضيح أطروحاته.

تنطلق العديد من الأفكار بمواقف ميدانية ملموسة أو دراسات حالة، تُستخلص منها قواعد تحليلية أو دروس نظرية. ويحرص المؤلفون على إبقاء القارئ متّصلاً بتجارب معيشة. وبهذا، تنبع الأفكار النظرية من وقائع ملحوظة. ويتماشى هذا التوجّه مع ما يؤكده كريستنسن حول وظيفة النظرية، بوصفها أداة لفهم الأنماط السببية في الظواهر لتوجيه الانتباه نحو ما ينبغي ملاحظته وتحليله. أمّا من حيث البنية، فيعتمد الكتاب على تنظيم منطقي محكم: نظرية، فحالات، فنقد، فاقتراحات، وهو ما يعزّز وضوح الحُجّة ويسهّل تتبّع تطورها. وقد بُني على أربعة أقسام رئيسة. هذا التسلسل يعكس هندسة تأليفية واعية، تنقل القارئ من التأصيل إلى التطبيق.

خامساً: التوصيات العملية حول الكتاب

للباحثين والمهتمين بالدراسات التنموية: يمثّل كتاب مفارقة الازدهار مساهمة فكرية جديرة بالاهتمام من قِبل الباحثين المتخصّصين في مجالات الاقتصاد المؤسسي ونظريات التنمية وريادة الأعمال في الاقتصادات الهشة والابتكار الاجتماعي بوصفه أداة لإعادة هندسة الاقتصاد المحلي من الأسفل. فالكتاب يطرح نموذجًا مفاهيميًا يعيد ترتيب الأولويات السببية في خطاب التنمية، ويستدعي أسئلة نقدية حول إمكانية تحقيق الازدهار خارج أطر الدولة التقليدية، أو على هامش المؤسّسات القائمة.

يعيد الكتاب صياغة العلاقة بين السّوق والدولة من خلال تركيزه على الابتكار الخالق للسّوق. وبذلك، يثري النقاش النظري حول نماذج التنمية من الداخل في مقابل التنمية الموجّهة من الخارج، ويقدّم أمثلة تطبيقية تصلح للدراسة المقارنة، ما يُغني أدوات البحث الكيفي والكمّي في الحقول الميدانية. كما يفتح الكتاب المجال لصياغة رؤى بحثية جديدة تركّز على شروط فاعلية القطاع الخاص المحلي في بيئات تعاني هشاشة مؤسسية، ويثير تساؤلات محورية من أهمّها: إلى أيّ مدى يمكن للابتكار أن يكون أداة للتمكين بدلاً من أن يكون وسيلة للاحتواء؟ وهل يمكن خلق أسواق عادلة ضمن أنظمة ريعية أو سلطوية؟ وما مدى قابلية تعميم النماذج المطروحة على السياقات العربية، في ضوء تعقيدات البنى الاجتماعية والسياسية التي تهمّش شريحة غير المستهلكين؟

هذه التساؤلات وغيرها تجعل من مفارقة الازدهار أحد الأعمال المفتاحية التي تفتح أمام الباحثين آفاقًا لتحليل نقدي متجدّد لسؤال التنمية والعدالة في بلدان الجنوب، وتدعو إلى تجاوز النماذج الخطية نحو مقاربات تراعي التعقيد المحلي وتحفّز التجديد المؤسسي.

في التدريس الجامعي وبرامج التدريب: يمثّل كتاب مفارقة الازدهار موردًا تعليميًا وتطبيقيًا غنيًا، يصلح لاعتماده في برامج الدراسات العليا، لا سيّما في المساقات المتخصّصة في التنمية

والسياسات العامة والابتكار الاجتماعي. ويتجلّى تميّز هذا الكتاب في قدرته على الربط بين النظرية والممارسة، وعلى الجمع بين التحليل الاقتصادي والسرد التطبيقي، مما يجعله أداة فعّالة لإشراك الطلاب في التفكير النقدي حول نماذج التنمية التقليدية والبديلة.

يُوصى بإدراجه ضمن مقررات مثل الابتكار والتنمية، الاقتصاد السياسي للفقر، ريادة الأعمال الاجتماعية والتنموية، سياسات التحوّل المؤسسي، وتحليل الاستراتيجيات التنموية في العالم النامي، حيث يساعد على إغناء النقاش الصفي، وتمكين الطلاب من مقارنة الطرائق التحليلية التي تعتمدها التيارات المختلفة، كالمؤسسية والريادية والبنيوية والنقدية. كما يُشجّعهم على تقييم مدى جدوى كلّ مقاربة في ضوء التجارب العالمية والمحلية، وتحليل العلاقة المركّبة بين الدولة والسّوق والمجتمع المدني في سياق بناء نماذج تنموية مستدامة ومتوازنة.

لصناع القرار في السياقات العربية: في السياقات الريعية، حيث ترتبط الشرعية السياسية غالبًا بقدرة الدولة على الإنفاق لا على الإنتاج، تكتسب فكرة مفارقة الازدهار أهميّة خاصّة. فبدلاً من استمرار الدولة في تبنّي نهج الدفع بالموارد، يحث الكتاب صنّاع القرار على إعادة هيكلة دور الدولة بوصفها ميسّرة لخلق الأسواق، لا مزوّدة مباشرة للسلع والخدمات. ويقترح أن يتمّ ذلك من خلال تمكين ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسّطة، لا سيما تلك التي تستهدف غير المستهلكين في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية الأولية وقطاع التعليم. وبهذا، تتحول الدولة من مزوّد إلى ميسّر، ومن منفق إلى محفّز.

أمّا في البيئات الانتقالية التي تعاني من ضعف ثقة الجمهور في المؤسّسات وسوء توزيع الفرص وتراجع مؤشرات التشغيل، فإن مقاربة خلق السّوق تتيح مدخلاً جديدًا لإعادة بناء العقد الاجتماعي. ويُحفَّز القطاع الخاص المحلي، وخاصة المشاريع الريادية الناشئة، ليتولّى دورًا محوريا في توليد القيمة وتوفير فرص العمل وتقديم حلول مبتكرة للفئات التي لطالما همّشتها السياسات العمومية. ومن خلال هذه الديناميكية، تنشأ المؤسّسات والبنى التحتية كردّ فعل على نشاط السّوق.

أمّا في القطاعات المغلقة أمام الاستثمار كالخدمات اللوجستية والنقل والتعليم، وتمويل الفئات الهشّة، يطرح الكتاب تحديًا مباشرًا للنخب السياسية والبيروقراطية: هل يمكن تحرير هذه القطاعات لصالح نماذج أعمال بسيطة وميسورة تستجيب لحاجات الفئات المستبعدة؟ كذلك يمكن لصانع القرار العربي أن يتبنّى سياسات تحفيز السّوق عوضًا عن إدارة السّوق، وذلك عبر إنشاء حواضن أعمال تكتشف نماذج تخدم الاحتياجات غير المخدومة، وتقديم حوافز تنظيمية وجمركية وضريبية للمبادرات التي تستهدف الشرائح المستبعدة من السّوق الرسمية. كما يُستحسن إنشاء صناديق استثمار وطنية مخصّصة للابتكار الخالق للسّوق، تُدار بمنهجية

قائمة على الربحية الاجتماعية، وتقيس أثرها وفق معايير مثل خلق الوظائف، وتوسيع التغطية السّوقية.

وأخيرًا، يذكّر الكتاب بأن خلق السّوق ليس مجرّد تدخّل اقتصادي، بل مشروع ثقافي ومؤسّسي طويل الأجل. فحين يشعر المواطن العربي بأنّ السّوق تخدمه وتخلق له فرصًا وتُحسّن جودة حياته، فإن ثقته بالدولة والمجتمع تزداد، وتتحوّل التنمية إلى فعل تشاركي. وبالتالي، فإنّ تحقيق رؤية مفارقة الازدهار في السياق العربي يتطلّب إرادة سياسية حقيقية لإطلاق العنان للقطاع الخاص المحلي، ومراجعة دور الدولة وتوجيه الاستثمارات نحو خلق الأسواق.

الخلاصة

هذا الكتاب مساهمة فكرية جريئة ضمن الحقل التنموي المعاصر، ينتقد نموذج التنمية القائم على المساعدات والتخطيط المركزي، ويتحدى الافتراض التقليدي القائل بأنّ الدولة أو المؤسّسات الرشيدة تمثل نقطة الانطلاق الحتمية لأي مشروع تنموي، ويقترح بدلا من ذلك نقل مركز الثقل التحليلي إلى خلق السّوق، بوصفه آلية قادرة على تحفيز بناء المؤسّسات، وتطوير البنى التحتية، واستحداث ثقافة إنتاجية تنشأ من القاعدة، وتصعد تدريجيًا نحو البنية المؤسسية العليا. ومع ما ينطوي عليه هذا الكتاب من طاقة تحفيزية وأمل استشرافي، فإنه يتبنى تصورًا اقتصاديا يُركّز على الابتكار التجاري بوصفه المحرّك المركزي للتنمية. ومع ذلك، تظلّ القيمة المعرفية والعملية للكتاب في تحليل إمكانية أن يكون السّوق محرّكًا للتنمية عوضا عن أن يكون ناتجًا عنها، والانتقال من منطق اقتصاد الرعاية إلى اقتصاد الخلق دون انتظار تدخّل الدولة، والشروط السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تجعل هذا الانتقال ممكنًا ومستدامًا.